أمن

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف أشرف على ضبط الحسينية غير المرخصة

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف متفقدا الحسينية المخالفة

لمشاهدة الفيديو

النائب الأول أشرف على ضبط حسينية غير مرخصة داخل أحد المنازل

اليوسف: لن نتهاون مطلقاً مع أي ممارسات مخالفة للقانون تحت أي مسمى أو ذريعة.. ولن يُسمح بأي أنشطة أو تجمعات مخالفة تمسّ النظام العام

■ تطبيق القانون ثابت لا يقبل التراخي.. وأمن المجتمع واستقراره أولوية لا مساومة عليها ■ التعامل مع التجاوزات سيكون فورياً وحازماً ودون استثناء حفاظاً على أمن المجتمع

تحت إشراف مباشر من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، تم ضبط «حسينية» تبين استخدامها داخل أحد المنازل دون ترخيص لإقامة شعائر دينية بصورة مخالفة للقانون، وما ترتب على ذلك من تجاوز للنظام العام، إضافة إلى التسبب في إزعاج الجيران، وفق بيان صادر من وزارة الداخلية.

وفي هذا الإطار، أكد الشيخ فهد اليوسف أن وزارة الداخلية لن تتهاون مطلقا مع أي ممارسات مخالفة للقانون تحت أي مسمى أو ذريعة، وأن التعامل مع مثل هذه التجاوزات سيكون فوريا وحازما ودون استثناء، حفاظا على النظام العام وراحة السكان وأمن المجتمع.

وأضاف اليوسف أن قطاع الأمن الجنائي وكل الأجهزة الأمنية سيواصلون أداء واجبهم بكل قوة وحسم، ولن يسمح بأي أنشطة أو تجمعات مخالفة تمس النظام العام أو تسبب إزعاجا للسكان، مشددا على أن تطبيق القانون ثابت لا يقبل التراخي، وأن أمن المجتمع واستقراره أولوية لا مساومة عليها.

وقالت وزارة الداخلية في البيان إن ضبط الحسينية جاء في إطار جهود قطاع الأمن الجنائي في رصد ومتابعة ما ينشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بعد أن تبين قيام صاحب حساب على إحدى المنصات بنشر محتوى يتضمن ما من شأنه إثارة الفتن الطائفية، من خلال إعادة تمثيل أحداث تاريخية من منظور أصحابها، وبأسلوب يخالف القوانين والضوابط المعمول بها، الأمر الذي استدعى مباشرة الجهات الأمنية المختصة إجراءاتها.

وأوضحت أن قطاع الأمن الجنائي، ومن خلال أعمال التحري والمتابعة الميدانية، تمكن من ضبط الحسينية المخالفة، حيث جرى تجهيزها من الداخل بشكل متعمد ليحاكي مشاهد حقيقية، عبر إعداد مواقع وأدوات وملحقات خاصة، في مخالفة صريحة لأحكام القانون، وبما يعد تجاوزا واضحا للنظام العام.

وأضافت: كما تبين أن الموقع المستخدم في تصوير هذا المحتوى جرى إعداده بطريقة تعرض حياة الآخرين للخطر، نتيجة استخدام مواد سريعة الاشتعال، إلى جانب وجود تمديدات كهربائية مخالفة لاشتراطات السلامة، بما يشكل خطرا مباشرا على الأرواح والممتلكات.

وأعلنت الوزارة أنه تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق القائمين على الموقع، وإحالتهم إلى جهة الاختصاص، وإغلاق الحسينية غير المرخصة، كما جرى التنسيق مع بلدية الكويت لإزالة جميع التعديات خارج المنزل، واتخاذ الإجراءات اللازمة وفق الاختصاص، بما يضمن معالجة المخالفات ومنع تكرارها.

ودعت وزارة الداخلية المواطنين والمقيمين إلى التعاون مع الجهات الأمنية، والإبلاغ عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية يتم رصدها عبر الجهات الأمنية المعنية، تأكيدا لأهمية الشراكة المجتمعية في حفظ الأمن والاستقرار.

مداهمة مصنع لتصنيع مواد غذائية للأطفال في «الجليب» لبيعها بالجمعيات التعاونية

أعلنت وزارة الداخلية أن قطاع الأمن الجنائي تمكن من ضبط 12 شخصا يديرون مصنعاً ومخزناً لتصنيع مواد غذائية للأطفال داخل أحد المنازل السكنية في جليب الشيوخ.

وقالت وزارة الداخلية في بيان صدر عنها أن المصنع ثبت انه يقوم بتصنيع وتجهيز مواد غذائية مخصصة للأطفال، باستخدام أدوات تصنيع ومواد تغليف، بقصد توريدها إلى الجمعيات التعاونية.

وأضافت «الداخلية» أن معاينة المصنع أظهرت انه يفتقر إلى أدنى الاشتراطات الصحية، ولا يحمل أي صفة صناعية أو تجارية، الأمر الذي يشكل خطرا مباشرا على الصحة العامة وسلامة المستهلكين.

وأكدت «الداخلية» أن المتهمين أقروا بقيامهم بتصنيع وإنتاج المواد الغذائية داخل المنزل بطريقة مخالفة، وتوزيعها على الجمعيات التعاونية في عدد من مناطق البلاد، مع إيهام الجهات المعنية بأن عملية التصنيع تتم في مواقع أخرى، في حين ثبت أن الإنتاج الفعلي يتم داخل العقار السكني المخالف، في بيئة غير صحية ومخالفة للاشتراطات المعمول بها. وذكرت أن عملية مداهمة المصنع والمخزن جاءت بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للغذاء والتغذية وبلدية الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للصناعة وقوة الاطفاء العام، مشيرة إلى أنه جاري سحب جميع المنتجات من الجمعيات التعاونية.

المصنع يفتقد ادنى اشتراطات السلامة الصحية

لمشاهدة الفيديو

خلال مشاركته في جلسة حوارية حول «مستقبل التعليم بدول الخليج» بالرياض

وزير التربية: رؤية «كويت 2035» تضع الاستثمار في الإنسان محوراً للتنمية المستدامة وبناء المستقبل

عبدالعزيز الفضلي

في إطار مشاركة وزارة التربية في الجلسة الحوارية «مستقبل التعليم في دول الخليج: أدوار متجددة للمنظمات الإقليمية والدولية»، في الرياض بمناسبة اليوبيل الذهبي لمكتب التربية العربي لدول الخليج، أكد وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي أهمية تعزيز العمل التربوي الخليجي المشترك، وترسيخ الشراكات الإقليمية والدولية لمواكبة التحولات المتسارعة في قطاع التعليم. وأشار الطبطبائي إلى أن هذا اللقاء التربوي الخليجي الرفيع يأتي في توقيت يستحضر مسيرة تربوية رائدة امتدت خمسين عاما منذ تأسيس مكتب التربية العربي لدول الخليج، الذي أسهم على مدى خمسة عقود في توحيد الرؤى التربوية، وتعزيز مكانة التعليم بوصفه ركيزة أساسية لبناء الإنسان وصناعة المستقبل في دول مجلس التعاون. ونقل الطبطبائي، في مستهل كلمته، تحيات صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء وتمنياتهم الصادقة بنجاح أعمال هذا اللقاء، ودعمهم المتواصل لكل جهد خليجي مشترك يسهم في تطوير التعليم وتعزيز مسارات التنمية المستدامة في دول الخليج، موضحا أن انعقاد هذه الجلسة الحوارية يمثل امتدادا طبيعيا لدور مكتب التربية العربي لدول الخليج كمنصة فكرية جامعة، تؤكد أن تطوير التعليم بات ضرورة تفرضها التحولات المتسارعة، وأن الاستجابة الفاعلة لهذه التحديات تتطلب شراكات حقيقية، وانتقالا واعيا من تبادل الخبرات إلى العمل المشترك.

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي

وبين أن مضامين الجلسة تنسجم بشكل مباشر مع التوجهات الوطنية للكويت، ولاسيما رؤية «كويت 2035»، التي وضعت الاستثمار في الإنسان في صميم أولوياتها الوطنية باعتباره الأساس المتين للتنمية المستدامة ومحورا رئيسا في بناء مستقبل أكثر استقرارا وتنافسية. وأشار إلى أن خطة تطوير التعليم 2025ـ2027 في وزارة التربية جاءت باعتبارها خارطة طريق وطنية شاملة، انتقلت بالعمل التربوي من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، وارتكزت على محاور متكاملة شملت التطوير الإداري والمالي من خلال ترشيق الهيكل التنظيمي، وإعادة هندسة الإجراءات، وتحسين كفاءة الإنفاق، وميكنة عدد من الخدمات الإدارية والمالية، إلى جانب توثيق العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالشأن التربوي.

وأضاف أن الخطة تضمنت تطوير المناهج الدراسية، التي طبقت خلال العام الدراسي الحالي من مرحلة رياض الأطفال وحتى الصف التاسع، بما يعزز الهوية الوطنية، ويوظف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مصادر التعلم، وإطلاق التطبيقات التعليمية الذكية للمتعلمين، والارتقاء بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وربطها بمنصة إلكترونية متكاملة ببيانات موثوقة، لتسريع التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات، لافتا إلى أن الخطة حققت حتى تاريخه نسبة إنجاز إجمالية متقدمة تعكس جدية التنفيذ ووضوح المسار.

للمواطنات صاحبات طلبات المساكن المؤجرة حتى نهاية 2008

بيبي اليوسف: تخصيص 349 بيتاً بأكبر قرعة لإسكان المرأة في «الصليبية» و«تيماء»

عاطف رمضان

أعلنت رئيسة لجنة إسكان المرأة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية الشيخة بيبي اليوسف، عن إجراء أكبر قرعة للمواطنات صاحبات طلبات المساكن المؤجرة في منطقتي الصليبية وتيماء للطلبات المسجلة حتى 31 ديسمبر 2008 وما قبلها، والتي شملت تخصيص نحو 349 بيتا، مؤكدة أن المساكن المؤجرة تمثل حلا انتقاليا لحين الانتقال للبيوت الجديدة المتوقع إنجازها عام 2028، مع التشديد على الالتزام بالحضور والضوابط المعتمدة.

وقالت الشيخة بيبي اليوسف على هامش القرعة التي أجريت اليوم والخاصة بالمواطنات صاحبات طلبات المساكن الميسرة في منطقتي الصليبية وتيماء، إن الإقبال والحضور كانا لافتين، معربة عن أملها في التزام المواطنات بالحضور عند استدعائهن عبر تطبيق «سهل»، مشددة على أن تكرار عدم الحضور دون عذر مقبول سيترتب عليه إلغاء الطلب.

وأوضحت أن المساكن المؤجرة تعد حلا انتقاليا لحين انتقال المستفيدات إلى البيوت الجديدة المتوقع إنجازها عام 2028، مؤكدة أن التخصيص الحالي لكل مواطنة لا يعني انتقالا دائما أو مطلقا، إذ ستطرأ تحديثات لاحقة على البيانات وقد تتغير الأوضاع وفق المستجدات.

وشددت اليوسف على أن المواطنات اللاتي حصلن على البيت المخصص لا يحق للمستفيدة التصرف فيه خارج الضوابط، لافتة إلى أن البناء أو التعدي على الارتدادات ممنوع، وترك والبيت خاليا غير مسموح، أو إسكان غير المستفيدة يؤدي إلى سحب البيت، علما بأن فرق الكشف على البيوت ستتحقق من الإشغال الفعلي بالتواجد الفعلي للمستفيدة.

رئيسة لجنة إسكان المرأة الشيخة بيبي اليوسف خلال إجراء القرعة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية

لمشاهدة الفيديو

جانب من إجراء قرعة إسكان المرأة في المؤسسة العامة للرعاية السكنية (أحمد علي)

وبينت أن لدى المؤسسة نحو 12 ألف طلب، مشيرة إلى أن الطلبات المقدمة منذ 2008 وما قبلها يبلغ عددها نحو 3450 طلبا، وتم التعامل مع من قام بالتحديث وهم 800 منها فقط، فيما لا تزال بقية الطلبات معلقة بسبب عدم تفاعل أصحابها مع تحديث البيانات، مؤكدة أهمية تواصل المواطنات مع المؤسسة لتحديد موقفهن، حتى تتمكن المؤسسة من التخطيط لمناطق سكنية جديدة وتلبية الاحتياج الفعلي.

وفيما يتعلق بالمواطنات اللاتي لديهن أبناء في المدارس في مناطق واللواتي لا يمكنهن الانتقال إلى المسكن المؤجر في الوقت الحالي، أوضحت أنه ستتم مراعاة أوضاعهن، والسماح لهن بالبقاء إلى حين انتهاء العام الدراسي مع تقديم شهادات دراسية بهذا الشأن، على أن يتم الانتقال خلال العطلة الصيفية.

وذكرت أن القرعة المقبلة ستخصص للمواطنات من ذوات الإعاقة ممن لديهن تقارير رسمية من الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة نهاية الشهر الجاري، لافتة إلى أن عددهن يتراوح بين 55 و60 مستفيدة، وسيتم الانتقال لاحقا إلى طلبات عام 2010 وما قبله.

وفيما يخص تخصيص المسكن مع سقف الراتب، كشفت عن اجتماع مرتقب مع وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري لبحث موضوع سقف الراتب، فمثلا لا تأتي مواطنة تحصل على راتب عال ترغب في الحصول على بيت، مؤكدة أن الاستحقاق السكني مرتبط بالحاجة الفعلية.

وأكدت أن الإسكان موجه بالدرجة الأولى إلى الأسر الأشد حاجة، مشيرة إلى أن هناك مواطنين برواتب لا تتجاوز 400 أو 500 دينار وهم الأولى بالدعم، فيما شددت على أن من يحصل على بدل سكن مرتفع أو يملك قدرة مالية كافية، عليه أن يراعي غيره من المحتاجين.

وحول البيوت غير الصالحة للسكن، قالت إن هناك نحو 170 بيتا ثبت تهالكها وتم سحبها وتحويلها للهدام، مشددة على أن فرق التفتيش مستمرة في عملها، وأن القوانين ستطبق، داعية المواطنات إلى التعاون والتواصل المستمر في عملية التحديث، حتى تتمكن المؤسسة من وضع خطة إسكانية مستقبلية.

وقالت الشيخة بيبي اليوسف إن أي مواطنة تحصل على بيت ثم ترفض تسلمه لاحقا، «بعد أسبوعين على سبيل المثال»، سيتم إسقاط طلبها، لأنها أخذت دور غيرها.

وأشارت الشيخة بيبي اليوسف إلى تأجيل إخلاء الأسر المخالفة إلى ما بعد شهر رمضان المبارك، موضحة أن الإخلاءات تقلل عدد البيوت المخلاة، على أن يتم استكمالها بعد انتهاء الشهر الفضيل.

وتم طرح اسمين للمنطقة الجديدة «المساكن الميسرة»، وسيتم اختيار أحدهما قريبا.

3 أيام لتقديم التظلمات لـ3 مواد كحد أقصى للطالب

طلبة الـ12 و«الديني» يختتمون امتحانات الفترة الأولى

عبدالعزيز الفضلي

اختتم طلبة الصف الثاني عشر في القسمين الأدبي والتعليم الديني أمس الخميس امتحانات الفترة الدراسية الأولى التي انطلقت الرابع من الشهر الجاري، حيث أدى طلبة القسم الأدبي امتحان مادة الإحصاء، فيما تقدم طلبة التعليم الديني لامتحان مادة الحديث الشريف.

وكشفت مصادر تربوية لـ«الأنباء»عن أن فترة الاختبارات سارت على ما يرام دون تسجيل أي معوقات تذكر، مشيرة إلى أن اللجان الامتحانية التزمت التعليمات وفق اللوائح والنظم المعتمدة، الأمر الذي أدى إلى توفير بيئة مناسبة للطلبة لأداء امتحاناتهم بكل يسر. وأكدت حرص الوزارة بقطاعاتها المعنية على متابعة سير الامتحانات بشكل يومي وتقديم الدعم اللازم للطلبة بما يسهم في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، لافتة إلى أن الطلبة وأولياء الأمور يترقبون إعلان النتائج التي من المتوقع أن تكون جاهزة مساء اليوم الجمعة بعد التدقيق والمراجعة بشكل نهائي، آملين أن تعكس النتائج الجهود التي بذلها الطلبة طوال الفصل الدراسي. وأوضحت المصادر أن باب التظلمات سيكون متاحا للطلبة عبر الموقع الإلكتروني للوزارة في اليوم التالي بعد إعلان النتيجة ولمدة 3 أيام، مشيرة إلى أن التظلمات ستكون بواقع 3 مواد دراسية كحد أقصى لكل طالب.

وفي هذا السياق، قالت رئيس لجنة ثانوية جمانة بنت أبي طالب خلود جاسم المزيدي إن امتحان مادة الإحصاء جاء متوازنا ومناسبا لمستويات الطالبات، وشاملا لمفردات المنهج الدراسي، مؤكدة أن الأجواء داخل اللجان اتسمت بالهدوء والانضباط، مع تطبيق جميع اللوائح والتعليمات المعتمدة من وزارة التربية، بما يضمن سير الامتحان بسلاسة وانتظام. وأضافت المزيدي ان عدد اللجان في ثانوية جمانة بنت أبي طالب بلغ لجنتين، حيث ضمت اللجنة الأولى 11 طالبة، فيما خصصت لجنة أخرى خاصة ضمت 3 طالبات، وذلك وفق تنظيم يراعي توفير بيئة مناسبة لأداء الامتحانات وتحقيق تكافؤ الفرص بين الطالبات.